## الخارطة التنظيمية للعمّال العرب

اتخذت قبيل انتخابات الهستدروت، في العام ١٩٨٩، قرارات عدّة، لاجراء بعض التغييرات في الخارطة التنظيمية للعمّال العرب، وذلك لامتصاص تذمّر هؤلاء العمّال ومطالباتهم باقامة مجالس عمّال في التجمّعات السكنية العربية. فالمعطيات الرسمية تبيّن ان حوالى ٢١ بالمئة من العمّال العرب فقط ينتمون الى مجالس عمّالية عربية مستقلة، بينما ينتمي حوالى ٤٢ بالمئة الى لجان عمّال محلية، ١١ بالمئة في مجالس عمّال فرعية، وحوالى ١٩ بالمئة تمّ دمجهم في مجالس عمّال يهودية، والباقي ينتمون الى مجالس عمّال في المدن المختلطة[٣٥]. وللمقارنة نذكر ان ٩٢ بالمئة من أعضاء الهستدروت في اسرائيل منظّمون في ٧٢ مجلساً عمّالياً[٣٦].

ان الغالبية العظمى من العمّال العرب (٧٩ بالمئة) ما زالت غير منظّمة في مجالس عمّالية مستقلة. ويلاحظ انه بسبب التدابير التي اتخذتها الهستدروت قبيل انتخابات العام ١٩٨٩، ازداد، بشكل كبير، عدد العمّال العرب المنظّمين في لجان عمّال محلية. فقد ارتفع عدد هذه اللجان من خمسة (ام الفحم، وسخنين، وطمرا، وراهط، وكفركنّا) الى ١٤. ولكن هذه التدابير لم تشمل اقامة مجالس عمّالية مستقلة، كما هو مفروض؛ وتستطيع الهستدروت ان تبقي هذا الوضع لسنوات طويلة، حيث انها غير ملزمة بتحويل لجان العمّال الى مجالس عمّال. وللدلالة على ذلك، فان لجنة العمّال في ام الفحم تمّ تعيينها قبل تسع سنوات من الانتخابات الأخيرة؛ وأمّا لجنة العمّال في كفركنّا، فقد أُقيمت قبل ست سنوات، ولكن الهستدروت ترفض تحويلها الى مجالس وأجراء انتخابات فيها. وقد رفضت محكمة الهستدروت الالتماس الذي قُدّم من أجل اجراء الانتخابات في هذه الأماكن، بينما حكمت المحكمة المركزية في تل ـ أبيب بالغاء قرار بعدم اجراء انتخابات في ١٢ مجلس عمّال يهودياً. ومن الواضح، ان قرار اقامة مجالس عمّالية لا يستند الى معايير موضوعية؛ اذ ان الهستدروت ترفض اقامة مجالس في تجمّعات سكانية عربية يصل عدد العمّال فيها عدة آلاف، بينما تقرّر اقامة مجالس في تجمّعات سكانية يهودية صغيرة، لا يصل عدد أعضاء الهستدروت فيها الى بضع مئات (مثال على ذلك مجلس عمّال غفعات عيده: عدد اعضائه ٥٨٢ فقط)[٣٧].

ان قضية الانتماء الى مجلس عمّال مستقل لها تأثير كبير في كميّة، ومستوى، الخدمات التي يحصل عليها أعضاء الهستدروت. فالمناطق التي توجد فيها مجالس عمّال تحصل على ميزانيات أكبر بكثير من غيرها. ولكن التمييز ضد العمّال العرب ليس مقتصراً على عدم اقامة مجالس عمّال خاصة بهم وتخصيص ميزانيات تتلاءم وحجمهم في هذه المجالس، انما هناك مشكلة مبدئية تتعلّق بتمثيلهم، تمثيلاً صحيحاً، ورعاية مصالحهم، ومعالجة مشاكلهم: نتيجة للوضع القائم ينتخب العضو العربي في الهستدروت مجلس عمّال في منطقة سكناه ليس له تأثير في القضايا المهنية المتعلّقة بعمله، لأن المجلس الذي يعالج هذه القضايا هو المجلس الذي يقع مكان عمله في منطقة نفوذه، وهو لم ينتخب هذا المجلس، ولذلك ليس له أي تأثير فيه. فبعد الغاء دائرة الدمج، أصبحت المشاكل المهنية للأكثرية الساحقة من العمّال العرب تعالج من جانب مجالس عمّالية يهودية، وبالذات سكرتيري النقابات المهنية[٣٨]. كما ان العمّال العرب المنتمين الى مجالس عمّالية ذات أكثرية يهودية لا يستطيعون التأثير في اتخاذ القرارات، لأنهم يشكّلون أقلية صغيرة. وعملية الدمج تجرى بطريقة تعسّفية لا تستند الى منطق موضوعي. وأبرز دليل على ذلك دمج أعضاء الهستدروت في قرية قلنسوه في مجلس عمّال نتانيا وليس في مجلس عمّال الطيّبة. من جهة أخرى، ليس هناك تأثير للعمّال العرب في لجان العمّال في